عرض كتاب: الهند المعاصرة

عرض : **احمد صلاح**
مستشار إعلامي سابق بسفارة مصر في بروكسل

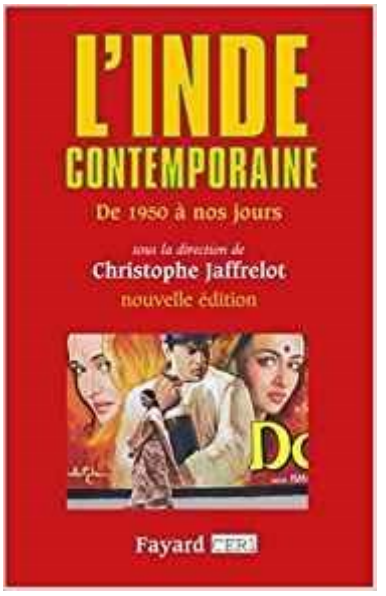

اسم الإصدار: الهند المعاصرة.

تاريخ النشر: مارس ٢٠١٩.

دار النشر: Fayard الفرنسية.

عدد الصفحات: ٨١٦ صفحة من القطع المتوسط.

اسم المؤلف: Christophe Jaffrelot

نبذة عن المؤلف: أستاذ العلوم السياسية بجامعة باريس الأولى ومدير مركز الأبحاث الدولية بباريس في الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٨، واستاذاً للعلوم السياسية في ثلاث مدارس فرنسية مختلفة عُليا معنية بالعلوم السياسية. ومسؤول الأبحاث بمركز الأبحاث الدولية بباريس منذ عام ١٩٩١، هذا بالإضافة الى حصوله على الميدالية البرونزية للمركز عام ١٩٩٣، كما انه عضوا باللجنة القومية للبحث العلمي قبل ان يترأسها في الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦. ومستشاراً بمركز التحليل والافق والاستراتيجية التابع للخارجية الفرنسية منذ عام ٢٠٠٨، وكذلك عضوا بالمجلس العلمي لمعهد " "سوداسيان" بنيودلهي.

العرض: يمثل هذا الكتاب أهمية خاصة ومرجعاً فريداً لفهم الرهانات التي تجابه الهند بصفة خاصة والقارة الآسيوية بصفة عامة لأنه نتاج عمل وجهد نخبة من افضل

المتخصصين في الشأن الهندي والأسيوي برئاسة السيد/ Christophe Jaffrelot ولا سيما انه يتناول التطورات التي احدثتها الهند منذ الاستقلال على كافة المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ الاستقلال حتى يومنا هذا مع تقديم نظرة مستقبلية للهند خلال العشرة أعوام القادمة ، هذا مع التأكيد على دخول الهند القرن الواحد والعشرين بخطى ثابته والمضي قدماً في إصلاحات جوهرية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا مع تعزيز للفيدرالية واتباع سياسة تقارب تجاه الولايات المتحدة الامريكية، وانتهاج الليبرالية الاقتصادية والسياسية مع اتباع سياسة التمييز الإيجابي لصالح طبقات المجتمع الدنيا الأمر الذى غَيِر من شأنه وجه البلاد ، هذا بالإضافة الى انه اذا كانت الهند قد اتبعت في خطاها هذه سياسة البطء الزمنى النسبي، الا أن مردودة كان سريعاً ولا سيما فيما يتعلق بالمسار الديموغرافي الذى شهد تطورا متسارعاً الى حد كبير، وفى الواقع، فان العوامل سالفة الذكر دفعت الهند نحو تحقيق صعوداً فريداً في مجال الأقليات بانتهاج سياسة التمييز الإيجابي، وهى السياسة التي أدت الى وصول الأقلية الهندوسية للسلطة عام ٢٠١٤.

طفرة هائلة:

خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، كان الغرب ينظر للهند نظرة سلبية ولاسيما في ظل الركود الاقتصادي، مع وضع اجتماعي متردى للغاية وهي الصورة الذهنية التي اقترنت بها الهند لفترة طويلة حتى بداية سبعينيات القرن الماضي، وتبنى اقتصاد ليبرالي ناجح انعكس إيجابا على تغيير الصورة النمطية للهند مع تغير واضح لوضع السكان في القرى والمدن.

بالإضافة الى ذلك، فقد تبنت الهند نظام تعليمي خاص يرتكز على الاهتمام بالأطفال وهو نظام لم يكن من السهل تطبيقه في ظل اعتماد ملايين الهنود على عمل الأطفال الصغار كونهم يمثلون قاعدة الهرم الديموغرافي، فقد كانت معدلات الامية مستقرة عند معدل ٥٢,٢% من السكان في ١٩٩١ حوالى٢٦,١% من السكان يعيشون تحت خط الفقر وفقا لإحصائيات عام ٢٠٠٠.

وفى ضوء الجهود التي بذلها المسئولون الهنود، فقد تضاعف متوسط الدخل السنوي للمواطن الهندي من ١٠ الاف روبية سنويا عام ١٩٩٥ الى ٢٠ الف روبية سنويا عام ٢٠٠٤.

وتعود الطفرة التي حققتها نيودلهي الى اعتمادها على رأسمالية الدولة التي وضعت قطاع الصناعة على رأس أولوياتها وإرساء العديد من الخطط الخمسية، ثم بدأت الهند إتخاذ خطى جادة نحو نقل أوجه الحداثة الغربية الى الهند بما يتسق مع طبيعة الشعب.

صدارة الساحة الدولية:

استطاعت الهند فرض نفسها وبقوة على الساحة الدولية، وذلك أنه بفضل اهتمام الدولة بالاقتصاد واعتباره أحد اهم معايير قوتها، فقد ظهرت طبقة اجتماعية وسطى في قلب المجتمع الهندي مُحدثة من شأنها تطوراً ملموساً في مجال العمران يتسق مع نمو وتطور وتيرة النمو الديموغرافي.

وفيما يتعلق بالبعد الثقافي، فلم يكن غائبا عن السياسة الهندية في احداث تطور ملموس للنهوض بكل قطاعات البلاد، ويعود ذلك لأسباب عديدة منها انه لا يمكن لنا فهم الهند خارج سياقها الثقافي الخاص ولاسيما أنها تتميز بحضارة تضرب بجذورها في عبق التاريخ.

وفى الواقع، فان الانفتاح النوعي للاقتصاد الهندي وكذلك التحسن الملموس في العلاقات الهندية الامريكية، وايضاً النمو الاقتصادي المتسارع الذى تشهده شبه القارة الهندية منذ ما يقرب من حقبة زمنية قد دفع معظم المحللين ومتخذي القرار لأن يخلصوا الى نتيجة واحدة مفادها: " ان الهند ستمثل دون شك واحدة من القوى العظمى في القرن الواحد والعشرين " الامر الذى دفع الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما لان يؤكد خلال زيارته للهند في ٢٠١٠ على " ان الهند ليست بقوة ناشئة ولكنها قوة راسخة وفاعلة "، هذا فيما ذهبت هيلارى كلينتون بوصف العلاقات الهندية الامريكية بأنها " جوهرية واستراتيجية ".

واقتصاديا، فقد سجل النمو الاقتصادي الهندي ثاني أسرع نمو اقتصادي في العالم في ٢٠٠٩ بنسبة ٩,٨% مسجلا معدل فقر يقدر بـــ ٥% فقط في الفترة من ٢٠٠٤

الى ٢٠٠٩ وفقاً للبيانات الصادرة عن l'Indian National Sample Survey الامر الذى انعكس ايجاباً على الشركات الهندية لتتبوأ مكانة متميزة عالمياً اذ اشترت شركة " مجنات " الهندية المعنية بصناعة الحديد والمعادن شركة " اسيلور " الفرنسية في ٢٠٠٦ لتكون بذلك أكبر عملاق في مجال المعادن وصناعة الفولاذ في العالم، كما اشترت شركة " تاتا" الهندية العاملة في مجال السيارات في ٢٠٠٤ حق تصنيع ماركات " جاجور ولاند روفر " من شركة فورد.

وعلى الجانب الآخر، فتتوافد كبريات الشركات العالمية للاستثمار في الهند، فعلى الرغم من تركها السوق الهندي منذ سبعينيات القرن الماضي، إلا أن شركة كوكا كولا العلمية قد قررت العودة مجددا للسوق الهندي بحجم استثمارات يقدر بـــ٥ مليار دولار في الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٠ هذا بالإضافة الى قرار شركة "ايكيا" السويدية بضخ استثمارات في السوق الهندي تقدر بـــ ٢ مليار دولار.

وسياسيا، فتسعى الهند جاهدة نحو إظهار قدرتها رويدا رويدا للعب دوراً فاعلاً في الساحة الدولية اذ تمثل أكبر خامس قوة دولية في ملف إعادة اعمار أفغانستان، اذ التزم رئيس الوزراء الهندي السابق السيد / مامنوهان سنجب ، خلال قمة العشرين التي عقدت بلوس انجلوس في ٢٠١٢ ، برفع رصيد بلادة في صندوق النقد الدولي بقيمة ٢٠ مليار دولار لتعزيز قدرة البنك على الإقراض.

خامس اقتصاد عالمي:

تتميز الهند بقدرات وفرص اقتصادية هائلة ولذلك فيحتل اقتصادها المرتبة الخامسة عالمياً في ٢٠١٨ ، هذا بالإضافة الى ما احدثته من ثورة حقيقية في مجال التكنولوجيا ووفقا للبيانات الصادرة عن " entre for Economics and Business Research ففي ظل ما حققته من معدل نمو يقدر بـــ ٧% ، فمن المرشح ان يتجاوز الاقتصاد الهندي نظيرة الفرنسي وخاصة ان نصيب شبه القارة الهندية من صافى الناتج المحلى العالمي يقدر بـــ ١٧,٣% مقابل ١٥,٨% للولايات المتحدة الامريكية و ٤,٢% لليابان و ٣,٤% لألمانيا.

الهند ومستقبل الاقتصاد العالمي:

في اطار توقعاته المستقبلية للهند، يؤكد الكتاب على انه منذ عام ٢٠١٤ ويسجل الاقتصاد الهندي متوسط نمو سنوي يربو عن ٧% الامر الذى يجعل منها واحدة من اكثر دول مجموعة العشرين ديناميكية، وخاصة أن معدل نموها يستقر عند نسبة ٧,٥% في ٢٠١٨ وعند ٦,٧% في ٢٠١٧، كما ان تقارير البنك الدولي منذ ٢٠١٥ حيال الاقتصاد الهندي تتميز بالإيجابية على الرغم من إرتفاع أسعار النفط والتوترات الامريكية الإيرانية التي تلقى بظلالها على قطاع الطاقة الهندي، ومن ثم تبرز كافة المؤشرات العالمية تؤكد على مستقبل الهند الواعد اقتصادياً ومن ثم سياسياً لتمثل واحده من القوى الآسيوية فى الاقتصاد العالمي.